جامعة القاهرة
كلية الحقوق

ممارسة السلطة التنفيذية للاختصاص التشريعي في النظام الدستوري الكويتي

«دراسة مقارنة»

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

إعداد الباحثة

منيرة فهد مدعث الحايف النبهان الشمري

لجنـــة المناقشـــة والحكم على الرسالة:

الأستاذة الدكتورة / ســعاد زكي الشرقــاوي (رئيســـــاً)
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ ربيــع أنــور فتــح البــاب (عضـــــواً)
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور / جــابر جـــاد نصـــار (مشـــــرفاً)
أستاذ القانون ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق – جامعة القاهرة ورئيس جامعة القاهرة سابقاً.

(١٤٤٤ هـ – ٢٠٢٣م)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى " هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ "

(سورة النمل آية 40)

إهداء

إلى كل روح عزيزة غابت عن أعيننا ولكنها مازالت باقية في الذاكرة

أمي الحبيبة.... إلى جنة الخلد

إلى كل من دعا لي بالتوفيق

إلى كل من قدم لي نصيحة

إلى كل من دعمني معنوياً لأستمر

إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون وساهم في إثراء هذه الرسالة علمياً

شكراً لكم

المقدمة

- **موضوع البحث**

يهتم الفقه المعاصر للقانون الدستوري بدراسة ممارسة السلطة في الشكل القانوني لها في الدولة، حيث أنه لا يتصور مجتمع دون وجود نظام ينظم على مختلف أوجه النشاط الذي يمارسه أفراد هذا المجتمع، فالسلطة باعتبارها القوة المسيطرة على المجتمع ونظامه ، وإذ أن ظاهرة السلطة توجد بالتلازم مع المجتمع، ومع تقدم الوعي السياسي للأفراد يكون تنظيم السلطة دائماً في إطار دستوري مادي يكفل حقوقهم وحرياتهم و يجعلهم يرفضون الاستبداد و القمع، الأمر الذي يغدو معه الحديث عن أنظمة سياسية تسود اليوم كافة المجتمعات أمراً لازماً، وتأسيساً على أن الإطار الدستوري الذي تمارس فيه السلطة أدواتها يدور موضوعه حول العلاقة بين السلطات والتي من خلالها يمكن تصنيف الأنظمة السياسية.

ولأن السلطة هي حجر الزاوية في كل دولة تتعدد في غاياتها وطرق ممارستها مع تعدد الأنظمة السياسية بتعدد دول العالم نجد انها تشترك فيما بينها بخصائص عامة، والتي يتيح دراستها في إطار واحد التمييز بين الأنظمة السياسية دستورياً على معيار يجمع بين طريقة تشكيل السلطة باعتبارها الجهاز السياسي الذي يعمل داخل النظام وغايات النظام وأهدافه.

وهكذا فإن دراسة الأنظمة السياسية المتعددة والتي تعيش في إطارها الجماعات الإنسانية الحالية على صورة دول متعددة، لكل منها، هي مجال خصصت للبحث والتقييم.

وهكذا جرى الفقه الدستوري على التمييز بين صور ثلاث من الأنظمة السياسية، منظور إليها من زاوية الفصل بين السلطات، أي من حيث مدى ما تقوم بينها من علاقات وروابط فإذا قامت العلاقة بين السلطات على أساس الفصل النسبي المرن كان النظام برلمانياً، وإذا كانت العلاقة بين السلطات على أساس الفصل المطلق

الفهرس

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	**2**
الإهداء	**3**
المقدمة	**4**
القسم الأول: **دور السلطة التنفيذية في ممارسة التشريع في النظم السياسية المعاصرة**	**11**
الباب الأول: **ماهية النظم السياسية المعاصرة ووضع النظام الدستوري منها**	**12**
الفصل الأول: مفهوم النظم السياسية وصور الحكم الديمقراطي	**14**
الفرع الأول: الخصائص العامة للسلطة السياسية	**15**
الفرع الثاني: أشكال الحكومات المعاصرة	**21**
الفصل الثاني: النظم السياسية ومفهوم مبدأ الفصل بين السلطات	**34**
الفرع الأول: تفسير مبدأ الفصل بين السلطات	**35**
الفرع الثاني: نتائج مبدأ الفصل بين السلطات (الأنظمة السياسية المعاصرة)	**39**
الباب الثاني: **دور السلطة التنفيذية في إطار الأنظمة الدستورية المعاصرة**	**46**
الفصل الأول: دور السلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية	**47**

الفرع الأول: وضع السلطة التنفيذية في المملكة المتحدة	**49**
الفرع الثاني: وضع السلطة التنفيذية في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية	**57**
الفرع الثالث: وضع السلطة التنفيذية في دستور جمهورية مصر العربية 2014	**73**
الفصل الثاني: دور السلطة التنفيذية في الأنظمة الرئاسية	**84**
الفرع الأول: سمات السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية	**85**
الفرع الثاني: سمات السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية	**90**
الفصل الثالث: دور السلطة التنفيذية في الدستور الكويتي	**96**
الفرع الأول: مظاهر النظام البرلماني في الدستور الكويتي	**97**
الفرع الثاني: مظاهر النظام الرئاسي في الدستور الكويتي	**130**
القسم الثاني: **دور السلطة التنفيذية في ممارسة الوظيفة التشريعية في الظروف العادية**	**133**
الباب الأول: **دور السلطة التنفيذية في المراحل الأساسية لإعداد القوانين**	**136**
الفصل الأول: مرحلة الاقتراح والتصويت وإصدار القوانين	**137**
الفرع الأول: مرحلة المبادرة بإعداد القوانين العادية	**138**
الفرع الثاني: مرحلة المناقشة والتصويت على القوانين العادية	**158**
الفرع الثالث: مرحلة إصدار القوانين العادية	**181**
الفصل الثاني: دور السلطة التنفيذية في ممارسة التشريع استقلالاً	**190**

الفرع الأول: التشريع الحكومي في النظام الدستوري الفرنسي	**192**
الفرع الثاني: التشريع الحكومي في النظام الدستوري المصري	**203**
الفرع الثالث: التشريع الحكومي في النظام الدستوري الكويتي	**212**
الباب الثاني: **ممارسة السلطة التنفيذية للوائح التنفيذية للقوانين ومداها**	**222**
الفصل الأول: الأساس القانوني وأداة إصدار اللوائح التنفيذية	**224**
الفرع الأول: الأساس الدستوري والتشريعي للوائح التنفيذية	**225**
الفرع الثاني: أصحاب الحق في ممارسة اللوائح التنفيذية	**232**
الفصل الثاني: نطاق وحدود سلطة ممارسة اللوائح التنفيذية	**240**
الفرع الأول: نطاق تطبيق اللوائح التنفيذية لدى الفقه الدستوري	**241**
الفرع الثاني: موقف القضاء إزاء نطاق تطبيق اللوائح التنفيذية	**244**
الباب الثالث: **الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية في ظل الظروف العادية**	**251**
الفصل الأول: الرقابة القضائية للمنازعة الإدارية	**252**
الفرع الأول: ماهية المنازعة الإدارية	**254**
الفرع الثاني: سلطة القاضي الإداري في رقابة المشروعية	**263**
الفرع الثالث: التنظيم الدستوري الكويتي لولاية القضاء الإداري	**271**
الفصل الثاني: الرقابة القضائية لدستورية اللوائح	**279**

الفرع الأول: ماهية لجنة فحص الطعون في النظام الكويتي	**281**
الفرع الثاني: مفهوم اللوائح في مجال رقابة الدستورية	**291**
القسم الثالث: **دور السلطة التنفيذية في ممارسة التشريع في ظل الظروف الاستثنائية**	**307**
الباب الأول: **ماهية الظروف الاستثنائية وتمييزها عن الأفكار المتشابهة**	**311**
الفصل الأول: المفهوم الفقهي والقضائي لنظرية الظروف الاستثنائية	**314**
الفرع الأول: الآراء الفقهية وطبيعة نظرية الظروف الاستثنائية	**316**
الفرع الثاني: مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية في نطاق القانون العام	**322**
الفرع الثالث: التكريس القضائي لنظرية الظروف الاستثنائية	**331**
الفصل الثاني: مناط تمييز الظروف الاستثنائية عن النظريات المتشابهة	**350**
الفرع الأول: علاقة مصطلح الاستعجال والقوة القاهرة مع نظرية الظروف الاستثنائية	**351**
الفرع الثاني: نظرية الظروف الاستثنائية وأعمال السيادة	**357**
الفرع الثالث: نظرية الظروف الاستثنائية والسلطة التقديرية للإدارة	**364**
الباب الثاني: **حالات جمع السلطة التشريعية في يد السلطة التنفيذية في ظل الظروف الاستثنائية**	**369**
الفصل الأول: التنظيم الدستوري لتطبيقات نظرية الضرورة	**370**
الفرع الأول: تطبيق نظرية الضرورة وإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية	**372**
الفرع الثاني: تطبيق نظرية الضرورة ولوائح الضرورة	**392**

الفرع الثالث: تطبيق نظرية الضرورة والمادة السادسة عشر من الدستور الفرنسي	**407**
الفصل الثاني: التشريع الحكومي في فترات إيقاف الحياة النيابية وطبيعته القانونية	**414**
الفرع الأول: تطبيقات التشريع الحكومي في فترات إيقاف الحياة النيابية	**415**
الفرع الثاني: التكييف القانوني لقرارات البرلمان للتشريع الحكومي	**421**
الباب الثالث: **الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية في ظل الظروف الاستثنائية**	**427**
الفصل الأول: مدى رقابة القاضي الدستوري للاختصاص الاستثنائي للسلطة التنفيذية	**429**
الفرع الأول: موقف القاضي الدستوري تجاه السلطة التقديرية للسلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية	**430**
الفرع الثاني: موقف القاضي الدستوري تجاه قرارات الضبط الاستثنائية	**438**
الفصل الثاني: مدى رقابة القاضي الإداري إزاء الاختصاص الاستثنائي للسلطة التنفيذية	**450**
الفرع الأول: مدى رقابة مجلس الدولة الفرنسي لقرارات الضبط الاستثنائية	**452**
الفرع الثاني: مدى رقابة مجلس الدولة المصري لقرارات الضبط الاستثنائية	**465**
الخاتمة	**473**
التوصيات	**487**
قائمة المراجع	**489**
الفهرس	**512**

مستخلص الرسالة

يهتم الفقه المعاصر للقانون الدستوري بدراسة ممارسة السلطة في الشكل القانوني لها في الدولة، حيث أنه لا يتصور مجتمع دون وجود نظام ينظم على مختلف أوجه النشاط الذي يمارسه أفراد هذا المجتمع، فالسلطة باعتبارها القوة المسيطرة على المجتمع ونظامه ، وإذ أن ظاهرة السلطة توجد بالتلازم مع المجتمع، ومع تقدم الوعي السياسي للأفراد يكون تنظيم السلطة دائماً في إطار دستوري مادي يكفل حقوقهم وحرياتهم و يجعلهم يرفضون الاستبداد و القمع، الأمر الذي يغدو معه الحديث عن أنظمة سياسية تسود اليوم كافة المجتمعات أمراً لازماً، وتأسيساً على أن الإطار الدستوري الذي تمارس فيه السلطة أدواتها يدور موضوعه حول العلاقة بين السلطات والتي من خلالها يمكن تصنيف الأنظمة السياسية.

ولأن السلطة هي حجر الزاوية في كل دولة تتعدد في غاياتها وطرق ممارستها مع تعدد الأنظمة السياسية بتعدد دول العالم نجد انها تشترك فيما بينها بخصائص عامة، والتي يتيح دراستها في إطار واحد التمييز بين الأنظمة السياسية دستورياً على معيار يجمع بين طريقة تشكيل السلطة باعتبارها الجهاز السياسي الذي يعمل داخل النظام وغايات النظام وأهدافه.

واعتماداً على ما وصل إليه التطور الدستوري في شأن التمييز بين الأنظمة المعاصرة جاء اختيار موضوع بحثنا "ممارسة السلطة التنفيذية للاختصاص التشريعي في النظام الكويتي" بغية التعرف على حقيقة الوضع والتقييم الدستوري لهذا النظام.

الكلمات الدالة:

- "ممارسة السلطة التنفيذية للاختصاص التشريعي- الفقه المعاصر للقانون الدستوري- القوة المسيطرة على المجتمع ونظامه- ظاهرة السلطة- التطور الدستوري في شأن التمييز بين الأنظمة المعاصرة.

Abstract

Contemporary jurisprudence of constitutional law is concerned with studying the exercise of power in its legal form in the state, as it cannot imagine a society without a system regulating the various aspects of the activity practiced by members of this society. And with the progress of the political awareness of individuals, the organization of power is always within a material constitutional framework that guarantees their rights and freedoms and makes them reject tyranny and oppression, which makes it necessary to talk about political systems that prevail today in all societies, and based on the fact that the constitutional framework in which power exercises its tools revolves around Its topic is about the relationship between the authorities through which political systems can be classified.

And because power is the cornerstone of every state that has multiple objectives and ways of exercising it with the multiplicity of political systems in the multiplicity of countries of the world, we find that they share general characteristics, the study of which in one framework allows distinguishing between political systems constitutionally on a criterion that combines the method of forming power as the political organ that Works within the system and the aims and objectives of the system.

And depending on what the constitutional development has reached regarding the distinction between contemporary regimes, the topic of our research was chosen, “The Executive Authority’s Practice of Legislative Competence in the Kuwaiti System” in order to identify the reality of the situation and the constitutional evaluation of this system.

Key words:

- "Exercise of the legislative authority by the executive authority - contemporary jurisprudence of constitutional law - the power that controls society and its system - the phenomenon of authority - the constitutional development in the matter of distinguishing between contemporary systems.

Cairo University
Faculty of Law

Exercising the Executive Power of Legislative Competence In the Kuwaiti Constitutional System "a Comparative Study"

A Thesis Submitted for Obtaining a Doctorate Degree in Law

Prepared by the researcher

Munira Fahd Madath Al-Haif Al-Nabhan Al-Shammari

Committee for Discussion and Judgment on the Thesis:

Prof. Dr. Souad Zaki Al-Sharqawi Professor of Public Law, Faculty of Law, Cairo University	**(Chairman)**
Prof. Dr. Rabih Anwar Fath ElBab Professor of Public Law, Faculty of Law, Ain Shams University	**(Member)**
Prof. Dr. Jaber Gad Nassar Professor and Head of Public Law Department, Faculty of Law Cairo University and President of Cairo University (former).	**(Supervisor)**

(1444 AH - 2023 AD)